أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٧

أ.د/ أشرف صلاح (*) أ.د/ أيمن أحمد رجب (*) الباحث/ محمد جمعة المرابط

جامعة الدول العربية

الأكاديميـة العربيـة للعلـوم والتكنولوجيـا والنقـل البحـري

ملخص الدراسة:

ان النفط هو الرئة الحيوية لبعض الاقتصاديات التى لايوجد لديها مصادر متنوعة من الدخل، ومن تلك الدول المملكة العربية السعودية ودولة ليبيا، حيث ان الموازنة العامة للدولة تقوم على الايرادات النفطية وتتاثر من عام الى اخر بتغير أسعار النفط، وبالتالى فان دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي لهاتين الدولتين هو محور الاشكالية التى قامت عليها الدراسة.

حيث تلخصت مشكلة الدراسة في الاجابة على تساؤل نص ما هو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط في كل من المملكة العربية السعودية ودولة ليبيا على مستوى الانفاق الحكومى؟، وماهو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط في كل من المملكة العربية السعودية ودولة ليبيا على مستوى الاستهلاك المحلى؟، وماهو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط في كل من المملكة العربية السعودية ودولة ليبيا على مستوى الاستثمار المحلى؟ وماهو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط في كل من المملكة العربية السعودية ودولة ليبيا على مستوى الصادرات؟، وماهو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط في كل من المملكة العربية السعودية ودولة ليبيا على مستوى الواردات؟

حيث سعت الدراسة الى تحقيق اهدافها ممثلة في التعرف على واقع تحركات اسعار النفط في دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية واثر ذلك على النمو الاقتصادى

(*) وكيل كلية الإدارة لشؤون التعليم - المشرف الأكاديمي على معهد الاستثمار والتمويل
(*) أمين عام معهد الاستثمار والتمويل.

في كلى الدولتين وذلك من خلال استعراض البيانات الفعلية لتقلبات الاسعار العالمية بجانب عرض الاطار النظرى للدراسة، والوقوف على طبيعة العلاقة بين التغير في اسعار النفط وبين التغير في معدل النمو الاقتصادى، بجانب استعراض الجوانب النظرية والفكرية لمفهوم اسواق النفط و النمو الاقتصادى، والبحث في ادبيات العلاقة فيما بينهم، ودراسة العلاقة بين التغير في اسعار النفط وبين كلا من النمو الاقتصادى ممثلا في معدل الاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى ومعدل الانفاق الحكومى ومعدل الصادرات ومعدل الواردات، والمقارنة بين النتائج التى سوف يتم التوصل اليها في كل دولة واستعراض مستوى وقوة الاثر وبيان حجم القوة التاثيرية لاسعار النفط على الوضع الاقتصادى في الدولتين، اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلى من اجل اختبار فرضيات الدراسة، وتشكلت الحدود الزمنية للدراسة من العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠١٧، قد توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ايجابية بين سعر برميل النفط وبين النمو الاقتصادى في كل من المملكة العربية السعودية ودولة ليبيا، حيث ان الارتفاع في سعر برميل النفط اثر بشكل ايجابى في النمو الاقتصادى مقاسا بالاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى والانفاق الحكومى بجانب تحسين مستوى الصادرات مقابل الواردات.

أوصت الدراسة ان تعمل كل من الجهات المعنية في دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية من الاستفادة من النماذج التقديرية التى توصلت اليها الدراسة في سبيل التنبؤ بكل من الاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى والانفاق الحكومى والصادرات والواردات في ظل تغير اسعار النفط.

تمهيد:

تشغل أسعار النفط كافة الهيئات الاقتصادية في الدولة المنتجة للبترول، ولما لعملية التغير السعرى في الاسواق العالمية من خلال تدخل المضاربين في أسواق النفط قد زاد من ضرورة التحوط من الخطر الناتج عن تلك التقلبات على النمو الاقتصادى، فالبعض يشتري ويبيع النفط بالسوق الفورية سواء كان من المنتجات الخام أو المكررة ولا كترث من الاثر في التقلب الشديد على معدلات النمو الاقتصادى، ومع أن المضاربين من النوعين ظهروا في الاسواق منذ الايام الباكرة للصناعة النفطية، فان التجارة بالنفط بسوق النفط الفوري تطورت بخطى سريعة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي مما جعل لتلك التجارة رواجا كبيرا وقدرة على التأثير في اقتصاديات الدولة من خلال المعاملات في اسواق التسليم الاجل وغير ذلك من المشتقات المالية فلم تتسع الا بحلول التسعينيات.(الموسوى، ٢٠٠٥)

لذلك فانه حتى تحقق المؤسسات أكبر فائض فانها لابد ان تسعى إلى تعددية مصادر الايرادات وتخطي حدود صناعة النفط فقط والوصول إلى الإنتاج الموسع للصناعات المشتقة الاخرى والذى بدوره يؤدى الى زيادة معدل النمو الناتج عن عمليات اخرى بخلاف الايرادات النفطية وبالتالى تستيطع مؤسسات الدولة الصمود في وجه تقلبات سعر النفط. (أنور & عمر، ٢٠١٠)، لذا فان الباحث فى دراسته يسعى الى التعرف على الاثر الناتج من تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادى وتحديد حجم القوة التاثيرية للنفط على النمو الاقتصادى فى دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية والمقارنة بينهم الفترة من العام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٧.

أولاً: منهجية الدراسة:

ـ مشكلة الدراسة:

تواجه بعض الدول المنتجة للنفط مشكلة في تحديد حجم الاثر من التغير في اسعار النفط على النمو الاقتصادى ولاسيما الدول التى تعتمد بشكل كبير في مواردها على الصادرات النفطية دون موارد اخرى تساهم في الناتج المحلى، ونظرا لان كل من دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية يعتمدا بشكل كبير على النفط في اقتصادهما

وباعتبارهما من اهم الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الاوسط، فان الدراسة تقوم على البحث في اشكالية التعرف على حجم الاثر الناتج من التغير في اسعار النفط على معدل النمو ممثلا في حجم الانفاق الحكومى وحجم الاستثمار المحلى ومعدل الاستهلاك والفرق بين حجم الصادرات والواردات، خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٧) في كلى الدولتين، لما يمثله النفط من دور رئيسي تعاملاتهما، وتعمل الدراسة على التعرف على دورالنفط في تحريك الاقتصاد، لذا فان محور الاشكالية التى قامت عليها الدراسة ارتكزت نحو السعى لاجابات على تساؤلات تدور حول الاثر الناتج عن انخفاض او ارتفاع اسعار النفط على معدل النمو الاقتصادى وتم صياغتة ذلك على النحو التالى:

- **ماهو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط في كل من المملكة العربية السعودية ودولة ليبيا على مستوى الانفاق الحكومى؟**
- **ماهو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط في كل من المملكة العربية السعودية ودولة ليبيا على مستوى الاستهلاك المحلى؟**
- **ماهو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط في كل منهما على مستوى الاستثمار المحلى؟**
- **ماهو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط في كل منهما على مستوى الصادرات؟**
- **ماهو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط على مستوى الوردات في كل منهما؟**

ـ أهمية الدراسة:

أن اهمية الدراسة تتشكل فى الاهمية النظرية والاهمية العملية وذلك على النحو التالى:

- استيضاح اثر التغير فى اسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادى والبحث فى مستوى الاثر الناتج فى كل من الدولتين.

- تتمثل الاهمية النظرية فى قيام الباحث باستعراض ادبيات سلوك اسعار النفط، والانفاق الحكومى والاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى ومعدلات الصادرات ومعدلات الواردات واستعراض المراجع والنظريات التى تناولت تلك العوامل.
- تتشكل الاهمية العملية للبحث فى الوصول الى طبيعة العلاقة بين معدل التغير فى اسعار النفط والنمو الاقتصادى بمؤشراته ممثلة فى الانفاق الحكومى والاستثمار المحلى والاستهلاك المحلى ومعدل الواردات ومعدل الصادرات، وبحث اتجاه العلاقة على النمو الاقتصادى حيث يمثل ذلك اهمية للبحث من خلال الوقوف على نتائج تلك العلاقة مما يساعد فى تفسير الظواهر الاقتصادية تفسيرا علميا قائما على استخدام الادوات التحليلة.

ـ أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق عدة اهداف يمكن ايجازها في النقاط التالية:

- التعرف على واقع تحركات اسعار النفط من خلال استعراض البيانات الفعلية لتقلبات الاسعار العالمية بجانب عرض الاطار النظرى للدراسة.
- الوقوف على طبيعة العلاقة بين التغير في اسعار النفط وبين التغير في معدل النمو الاقتصادى من خلال الاطلاع على الجوانب النظرية والفكرية لمفهوم النمو الاقتصادى، والبحث في ادبيات العلاقة فيما بينهما.
- دراسة العلاقة بين التغير في اسعار النفط من النمو الاقتصادى ممثلا في معدل الاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى ومعدل الانفاق الحكومى ومعدل الصادرات ومعدل الواردات في كل من دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية.
- المقارنة بين النتائج التى سوف يتم التوصل اليها في كلى الدولتين واستعراض مستوى وقوة الاثر وبيان حجم القوة التاثيرية لاسعار النفط على الوضع الاقتصادى في الدولتين.

- نموذج الدراسة:

يتشكل نموذج الدراسة على النحو التالى كما هو موضح بشكل (١)

الشكل رقم (١)
نموذج الدراسة

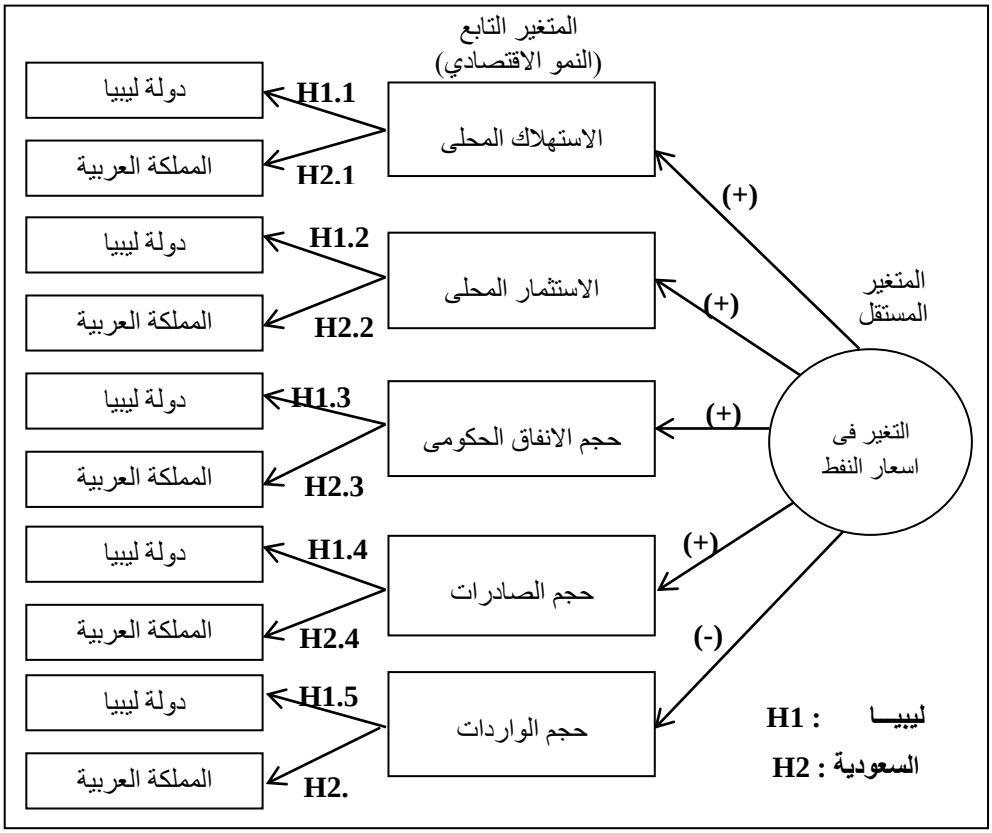

- فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية الاولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التغير فى اسعار النفط والنمو الاقتصادي فى ليبيا.

- **الفرضية الفرعية الاولى**: توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير فى اسعار النفط والاستهلاك المحلى فى ليبيا.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير فى اسعار النفط والاستثمار المحلى فى ليبيا.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير فى اسعار النفط والانفاق الحكومى فى ليبيا.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير فى اسعار النفط وحجم الصادرات فى ليبيا.
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** توجد علاقة سلبية بين معدل التغير فى اسعار النفط وحجم الواردات فى ليبيا.

- **الفرضية الرئيسية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التغير فى اسعار النفط والنمو الاقتصادي فى المملكة العربية السعودية.
  - **الفرضية الفرعية الاولى:** توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير فى اسعار النفط والاستهلاك المحلى فى المملكة العربية السعودية.
  - **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير فى اسعار النفط والاستثمار المحلى فى المملكة العربية السعودية.
  - **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير فى اسعار النفط والانفاق الحكومى فى المملكة العربية السعودية.
  - **الفرضية الفرعية الرابعة:** توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير فى اسعار النفط وحجم الصادرات فى المملكة العربية السعودية.
  - **الفرضية الفرعية الخامسة:** توجد علاقة سلبية بين معدل التغير فى اسعار النفط وحجم الواردات فى المملكة العربية السعودية.

ـ منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفى التحليلى من اجل اختبار فرضيات الدراسة ولكون الدراسة تبحث فى وصف وتحليل العلاقة بين تقلبات اسعار

النفط وبين النمو الاقتصادى كدراسة مقارنة بين دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة النظرية للتغير فى سعر النفط والاثر على النمو الاقتصادى ممثلا فى حجم الاستهلاك المحلي والاستثمار المحلي والانفاق الحكومى والصادرات والواردات فى واقع المؤشرات الاقتصادية فى ليبيا والمملكة العربية السعودية وبالتطرق لطبيعة العلاقة بينهما، بجانب المنهج التحليلي من خلال اسلوب الاقتصاد القياسى وتحليل التكامل المشترك واختبار السببية بين المتغيرات والذي يسمح بتحليل الاوضاع، والعلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة بالاعتماد على البيانات والمعطيات المتوفرة بالاضافة الى المنهج القياسي الكمي، حيث يقوم هدا المنهج على تحليل واختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، من خلال قياس العلاقة بين التغير فى اسعار النفط عالميا وبين النمو الاقتصادى مقاسا باسلوب الانفاق عبر قياس التغير فى مؤشرات الاستثمار المحلى والاستهلاك المحلى والانفاق الحكومى والصادرات والواردات في دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية من العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠١٧ من خلال برنامج EVIEWS عن طريق الاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن البنوك المركزية بالدولتين، حيث يتم قياس التكامل المشترك واختبار السلاسل الزمنية واختبار السببية لجرانجر وذلك للكشف عن وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.

ـ أساليب جمع البيانات:

تم الاعتماد على مصادر للحصول على البيانات حيث انقسمت الى:

- **المصادر الاولية:** تتمثل فى البيانات التى سوف يتم الحصول عليها عن طريق مصرف ليبيا المركزى ومؤسسة النقد العربى السعودي.
- **المصادر الثانوية:** تتمثل فى البيانات المالية والمراجع والكتب والنشرات البحثية والابحاث والدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث بهدف تغطية الجانب النظرى للدراسة.

ـ حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فى حدود موضوعية وحدود مكانية وحدود زمانية فى الاتى:

- **الحدود الموضوعية:** تتلخص الحدود الموضوعية فى دراسة ماهية تقلبات اسعار النفط واستعراض حجم انتاج النفط ومعدلات النمو الاقتصادى فى المملكة العربية السعودية ودولة ليبيا، ودور المنظمات الدولية فى تقلبات اسعار النفط واثر ذلك على معدلات النمو الاقتصادى فى ليبيا والمملكة العربية السعودية.
- **الحدود المكانية:** دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمنية:** تشكلت الحدود الزمنية فى الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٧، حيث تم اختيار الفترة الزمنية من العام ٢٠٠٠ نظرا لبدء الدولتين فى اقرار سياسات اقتصادية وبرامج اصلاح اقتصادى للتحول من الاعتماد الكلى على النفط الى سياسة تعددية لموارد الدولة.

ـ أسلوب قياس المتغيرات:

يتم استخدام اسلوب الاقتصاد القياسي وذلك لترجمة العلاقة بين المتغيرات في صور نماذج واختبارات رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي الذي أصبحت له أهمية بالغة في الوقت الحاضر، باعتباره أداة أساسية تقدر معالم النظرية الاقتصادية بإعطائها تقديرات تجعلها أكثر منطقية وقبولا، وذلك بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي التي سنستعملها في تحليلنا للنتائج، ومن أجل هذا سنتعرف أولا على الاختبارات التي تقوم على أساسها لهذه الدراسة وهو اختبار التكامل المشترك وذلك بالتعرف عليه في طرق تقديره لسلاسل الزمنية والكشف عن مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات.

حيث تم اختيار متغيرات الدراسة وفقا لما قد تم استقراءه من الدراسات السابقة وبالتالى فانه قد تحديد المتغيرات بناء على الدراسات السابقة وفقا لجدول(١).

الجدول رقم (١)
تحديد متغيرات الدراسة

المتغيرات		الدراسات السابقة
متغير مستقل	**التغير فى اسعار النفط**	(رضوان، ٢٠١٧) و(النعيمي، ٢٠١٣) (شاهين، ٢٠١٧) (Faff et al, 2016) (حسين، ٢٠١١)
متغيرات تابعة	**الاستهلاك المحلى**	(سالم، ٢٠١٧) و(Faff et al, 2016) (ناجح، ٢٠١٢) (حسين، ٢٠١١)
	الاستثمار المحلى	(سالم، ٢٠١٧) و(شاهين، ٢٠١٧) و(Bitro, 2015) و(أبو نواره، ٢٠١٣) و(الكنانى، ٢٠١٣) (حسين، ٢٠١١) و(SrinivasanAndRasedie,2011) و(الكور، ٢٠١٠)
	الانفاق الحكومى	(العبيدى،٢٠١٧) و(سالم، ٢٠١٧) و(شاهين، ٢٠١٧) و(Srinivasan AndRasedie,2011) (Bitro, 2015)
	حجم الصادرات	(العبيدى، ٢٠١٧) و(سالم، ٢٠١٧) و(رضوان، ٢٠١٧) (بوزيان ولخديمى، ٢٠١٣) (ناجح، ٢٠١٢) (Srinivasan AndRasedie,2011)
	حجم الواردات	(رضوان، ٢٠١٧) و(Faff et al, 2016) (بوزيان و لخديمى ، ٢٠١٣)

حيث انه باستخدام السلاسل الزمنية واسلوب التكامل المشترك يمكن الوصول الى نموذج الانحدار وتحليل التباين ومستوى الدلالة للعلاقة ما بين المتغيرات وقياس أثر وعلاقة التغير فى اسعار النفط على النمو الاقتصادى، ويستلزم ذلك اختبار العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات بالاعتماد على برنامج EViews والذى يتم الاعتماد عليه فى اسلوب الاقتصاد القياسى.

ثانيا: الطريقة والاجراءات للقياس الاحصائى:

للوصول الى نتائج اختبار الفرضيات يستلزم القيام بعدة خطوات تتلخص فى فحص سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، وتحديد درجة تكاملها وذلك من خلال اختبار جذر الوحدة ثم اختبارات التكامل المشترك والتوصل الى علاقة الانحدار بين المتغيرات ومن ثم اجراء اختبار السببية.

- **الخطوة الاولى: اختبار جذر الوحدة للتاكد من استقرار السلاسل الزمنية:**

حيث يهدف اختبار الإستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من اسعار النفط والاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى والانفاق الحكومى والصادرات

والواردات فى كلا من دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدى خلال الفترة من العام ٢٠٠٠- ٢٠١٧ والتأكد من مدى السكون، حيث يقصد بالسكون ان "السلسلة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن "ولتأكيد ذلك أو نفيه، يتطلب الأمر استخدام اختبارات جذر الوحدة ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبارين وهما: اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey-Fuller Augmented)، واختبار فيليبس بيرون (Phillips Perron). (بن سالم، ٢٠١٦).

- **الخطوة الثانية: اختبار التكامل المشترك:**

تركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير كل من أنجل وجرانجر إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون في السلاسل الزمنية غير الساكنة، وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا. (الأطرش، ٢٠١٣)

وبالتالى ووفقا لنتائج اختبار ADF وPP سوف يتضح لنا ما اذا كان كل متغير على حدى متكامل من الدرجة الاولى (البيانات الاصلية) ام ساكنة في الفرق الأول لبيانات المتغيرات خلال الفترة من العام (٢٠٠٠ حتى ٢٠١٧) ومن ثم التوصل لنموذج الانحدار والذى يتولد منه معادلات الانحدار الاتية:

$$\varepsilon t + (X)\beta + \alpha = Y$$

حيث أن:

- Y = المتغير التابع
- α = قيمة ثابتة Constant أو Intercept
- β = ميل ألإنحدار y على المتغير المستقل x
- X = المتغير المستقل
- (εt) = بواقى الانحدار (فى حالة وجود بواقى)

ومن ثم يمكن ان يتولد معادلة الانحدار للتنبؤ بين المتغيرات وذلك على النحو التالى:

الناتج المحلى باسلوب الانفاق = α + (β * سعر برميل النفط عالميا) + (εt)

معدل الاستهلاك المحلى = α + (β * سعر برميل النفط عالميا) + (εt)

معدل الاستثمار المحلى = α + (β * سعر برميل النفط عالميا) + (εt)

معدل الانفاق الحكومى = α + (β * سعر برميل النفط عالميا) + (εt)

معدل حجم الواردات = α + (β * سعر برميل النفط عالميا) + (εt)

معدل حجم الصادرات = α + (β * سعر برميل النفط عالميا) + (εt)

ومن خلال معادلة الانحدار يمكن التنبؤ بمستوى كلا من الاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى وحجم الصادرات وحجم الواردات فى ظل وجود علاقة سببية سوف يتم اختبارها للتاكد من صحة الفرضيات.

حيث من خلال الوصول الى نموذج الانحدار سوف يتم التوصل قيم المعاملات الاحصائية الاتية:

- اختبار مستوى الدلالة المعنوية وهو مستوى المعنوية المطلوب للتأكد من صحة الاختبارات الاحصائية وهو يفترض ان لا يزيد عن ٥%.
- معامل الاختلاف او مايسمى بمعامل التباين وهو يعبرعنه بالرمز (F) ويوضح ما اذا كان هناك اختلاف معنوى بين قيم المتغيرات كشرط من شروط قبول علاقة الانحدار عند مستوى معنوية اقل من ٥%.
- الانحراف المعيارى وهو أحد مقاييس التشتت أو تباعد الدرجات.
- معامل التحديد R2 حيث يتم استخدامه لمعرفة القوة التفسيرية للنموذج مابين اثر المتغير المستقل على المتغير التابع.
- معامل التحديد المعدل A.R2 حيث يتم استخدامه لمعرفة القوة التفسيرية للتباين بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

الخطوة الثالثة: اختبار السببية Granger Causality:

إن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج محل الاختبار يعني وجود سببية في اتجاه واحد على الأقل، ولكن تحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجلين

القصير والطويل بين المتغيرات محل الدراسة يتطلب إدخال اختبار سببية رانجر في نموذج تصحيح الخطأ لمعرف اتجاه السببية. (Engle-Granger, ١٩٨٨)

حيث ان مفهوم جرانجر للسببية يتضمن الكشف الإحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (علاقة السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادة تختلف بين المتغيرين.(الجويجاتي، ٢٠٠٥)، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار السببية لجرانجر (Granger, 1988) وذلك بعد التاكد من وجود استقرار فى السلاسل الزمنية سواء البيانات الاصلية او فروق الدرجة الاولى، اى أن سلسلتان زمنيتان متكاملتان، ويكشف الاختبار عن العلاقة السببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم جرانجر فإنه إذا كان المتغير xt يسبب المتغير yt فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة yt بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ xt.

ثانياً: الدراسات السابقة:

١. **دراسة (العبيدى، ٢٠١٧) الصناعات النفطية ودورها في تنمية الاقتصاد دراسة تطبيقية للصناعات النفطية في ليبيا،** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الصناعات النفطية في ليبيا وتوزيعها المكاني ونمو نشاطها وصادراتها مع التركيز على دور الصناعة في تحقيق تنمية اقتصادية وفي ظل اليات السوق في توطن هذه الصناعات في منطقة شمال افريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١١، كما هدفت الدراسة إلى بيان مدى أهمية تطوير الصناعات البترولية وذلك بإنتاج يتماشى مع احتياجات السوق، واعتمدت الدراسة على متغير مستقل تمثل في سعر النفط واسعار الغاز الطبيعى على متغير تابع تمثل في مستوى الناتج المحلى وحجم الصادرات والانفاق الحكومى ومعدل التضخم وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها توجه الدولة الليبية إلى تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع عملية الانتاج النفطى بجانب الصناعى رغبة في التقليل من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل في ليبيا حيث أن أغلب المنتجات التي يتم تصنيعها تتجه إلى السوق الخارجي، مع ضعف السوق المحلي في تصريف هذه

المنتجات ولعبت المادة الخام دورا رئيسيا في توطن هذه الصناعة، اما من ناحية النتائج الاحصائية فانه تم التوصل الى وجود علاقة ايجابية بين سعر النفط والناتج المحلى كما ان هناك علاقة ايجابية بين سعر النفط والانفاق الحكومى وسعر النفط والصادرات وان هناك علاقة سلبية بين سعر النفط والتضخم، كما أوصت الدراسة بتطوير الصناعات البترولية وذلك باستحداث الالات الوسيطة والنهائية في عملية الاستخراج لتقليل التكاليف.

٢. **دارت دراسة (سالم، ٢٠١٧) حول تحليل وتصميم المخاطر في الصناعة النفطية واثرها على الاقتصاد الليبيى- دراسة تطبيقية خلال الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠١٠**، حيث ان تحليل وتصميم المخاطر في النفط اظهر وجود مشاكل تنقسم الى مخاطر تشغيلية ومخاطر السوق، وقد اعتمدت الدراسة على متغير مستقل تمثل في سعر النفط ومتغيرات تابعة تمثلت في مستوى الاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى والناتج المحلى وحجم الصادرات والانفاق الحكومى ومعدل التضخم، وقد توصلت إلى النتائج التالية الى أن هناك قصور في تطوير القدرات التى تساهم في خفض المخاطر التشغيلية وعمليات التمويل ومخاطر ادارة السوق، وعدم تحسين فرص نجاح المنظمة إدارياً في إحداث خفض لدرجة المخاطر، وان هناك علاقة ايجابية بين سعر النفط وبين مستوى الاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى والناتج المحلى وحجم الصادرات والانفاق الحكومى بينما لم يتم التوصل الى وجود علاقة بين سعر النفط ومعدل التضخم.

٣. **تناولت دراسة (رضوان، ٢٠١٧) اثر إدارة المخاطر في ضوء اليات سوق النفط على معدلات النمو الاقتصادى في العراق**، حيث هدفت إلى التعرف ادارة المخاطرو دور الإدارة في الحد من مستوى الخطر الذي تتعرض له الاسواق النفطية خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٥، واعتمدت الدراسة على متغير مستقل تمثل في سعر النفط ومتغيرات تابعة تمثلت في حجم الصادارات والناتج المحلى والتضخم والاحتياطى الاجنبى والواردات، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تحسن اسعار النفط تساعد في تحقيق النمو الاقتصادى، حيث تم

التوصل الى ان هناك علاقة ايجابية بين سعر النفط وبين كل من الصادرات والناتج المحلى والاحتياطى الاجبنى، وان هناك علاقة سلبية بين سعر النفط والتضخم وبينما لم يتم التوصل الى علاقة بين اسعار النفط والواردات، وتتسم النتائج بالموضوعية حيث تتفق مع النظرية الاقتصادية ماعدا الاختلاف في نتيجة عدم وجود علاقة احصائية مع الواردات.

٤. **تناولت دراسة (شاهين، ٢٠١٧) اثر تقلبات اسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادى في السودان خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٠**، فمن خلال اجراء دراسة بحثية على الانتاج النفطى في ظل الصراعات السياسية ومن خلال بحث العلاقة بين حجم الانتاج النفطى واسعار النفط العالمية وقياس الاثر على معدلات النمو الاقتصادى، حيث تم قياس النمو الاقتصادى من خلال الناتج المحلى والانفاق الحكومى والاستثمار المحلى وسعر صرف العملة المحلية، من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة فقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين كل من حجم الانتاج النفطى واسعار النفط فانه تلاحظ مع كل زيادة في اسعار النفط تحدث زيادة في الكمية التى يتم انتاجها، بجانب وجود علاقة ايجابية بين اسعار النفط والناتج المحلى بينما لم يتم التوصل الى علاقة احصائية بين سعر النفط وبين الانفاق الحكومى والاستثمار المحلى وسعر صرف العملة المحلية.

٥. **هدفت دراسة (Faff et al, 2016) بحث اثر التغير في اسعار النفط على مؤشرات الاداء الاقتصادى**، حيث قامت الدراسة ببحث الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٤ في كندا وذلك من خلال قياس أثر التغير في سعر برميل النفط عالميا والناتج المحلى ومعدل الاستهلاك المحلى والصادرات والواردات ومعدل التضخم وبالاستعانة بمقياس درجة المخاطرة (مخاطرة بيتا) وباستخدام السلاسل الزمنية، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بين اسعار النفط وكل من الصادرات والناتج المحلى والاستهلاك المحلى بينما تم التوصل الى ان هناك علاقة ضعيفة احصائيا بين سعر النفط والواردات ومعدل التضخم.

٦. **هدفت دراسة (Bitro, 2015) الى دراسة تقلبات اسواق النقط واثرها على الاقتصاد الصينى،** حيث تم قياس الاثر باسلوب الاقتصاد القياسى والتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات، من خلال بيان أثر التغير في سعر النفط وفرص النموالاقتصادى التى سوف تؤدي إلى التغلب على مشكلة الاستثمار غير الكامل، حيث أشارت النتائج إلى أن تقلبات اسواق النفط تؤثر بشكل سلبى على الاقتصاد الصينى من خلال زيادة معدل التضخم وانخفاض مستوى الانفاق الحكومى وانخفاض مستوى الاستثمار المحلى وان الزيادة تحقق مخاطر عالية قد لا تشجع على الاستثمار، حيث ثبت أن استقرار اسعار النفط تؤدى الى تجنب المخاطرة العالية، كما قدمت هذه الدراسة نموذجا يوضح كيفية الاختيار بين خياري تحمل المخاطرة أو تجنب المخاطرة.

٧. **هدفت دراسة (John, 2015) بحث اثر مخاطر اسعار النفط على مؤشرات النمو الاقتصادى في تايوان،** حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التقلبات الحاصلة في أسعار النفط على المستوى الدولي، بالإضافة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط، باختبار البيانات الاقتصادية في تايون، وأستخدمت الدراسة بيانات رسمية للفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٤ وقد تم استعراض المسار التاريخي لتذبذب أسعار النفط العالمية، وتوصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك اثر سلبى لتقلبات اسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية في تايوان حيث يؤدى ارتفاع اسعار النفط الى انخفاض الناتج المحلى وانخفاض الاستهلاك المحلى والصادرات.

٨. **تناولت دراسة (أبو نواره، ٢٠١٣) الأثر الاقتصادى لتقلبات اسوق النفط في المغرب خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١،** حيث تمركزت الدراسة حول دراسة وتحليل الأثر الناتج من تقلبات اسواق النفط خلال الفترة ماقبل وبعد الازمة المالية العالمية، حيث اعتمدت الدراسة على متغير مستقل تمثل في اسعار النفط العالمية ومتغيرات تابعة تمثلت في الناتج المحلى والاستثمار الاجنبى المباشر والاستثمار المحلى والاستهلاك المحلى وقد توصلت الدراسة الى نتائج

وفقا للاختبارات الاحصائية، فقد اشارت الى انه على الرغم من أن وجود نظام وقائى من التغيرات المفاجئة في اسعار النفط الا ان الاقتصاد المغربى قد عانى من مشكلة في ضعف الموارد بسبب النزاعات في الصحراء الغربية، واشارت النتائج الاحصائية الى وجود علاقة سلبية بين سعر النفط وكل من الناتج المحلى والاستثمار الاجنبى والاستثمار المحلى، إلا أن تلك النتيجة قد تفسر طبيعة العلاقة على المدى القريب، مما يستوجب بحث العلاقة في نطاق زمنى اكبر.

٩. **هدفت دراسة (بدر، ٢٠١٣) الى بحث التطور التاريخى لاسعار البترول واثره على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر**، حيث بيان تأثير اسعار النفط على كلا من الميزان التجارى والاستثمار المحلى والاستهلاك المحلى والانفاق الحكومى، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها انه لايوجد اثر معنوى لتاثير اسعار النفط على المتغيرات التى اعتمدت عليها الدراسة، وان زيادة الانتاج لم تحقق الهدف المرجو، وتقود إلى مخاطر كبيرة تكمن في عدم اليقين، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التغير في أسعار البترول على بعض المؤشرات الإقتصادية، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل البيانات الإحصائية، للبيانات الاقتصادية الفعلية خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٠) واوصت الدراسة الى بحث الاسباب الاخرى التى تفسر التغير مؤشرات الاقصاد الكلى.

١٠. **دراسة (بوزيان ولخديمى، ٢٠١٣) بعنوان تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدى في الجزائر خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠**، حيث هدفت الدراسة التعرف إلى العلاقة والأثر الناجم عن تغيرات سعر النفط لسلة اوبك على مؤشرات الاستقرار النقدى ممثلا في التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف الميزان التجارى في الجزائر، وقد أستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر غير مباشر لسعر النفط على الاستقرار النقدي، كما توصلت إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة

الخصم وسعر الصرف، وكذلك توصلت إلى وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير، وكذلك توصلت إلى وجود علاقة بين الصادرات وسعر النفط في المدى القصير، وكذلك توصلت إلى وجود علاقة بين الواردات وسعر النفط في المدى القصير، وتوصلت إلى وجود أثر سلبي لصدمات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.

١١. **هدفت دراسة (النعيمي، ٢٠١٣) الى بحث تقلبات اسعار النفط العالمية واثرها على تحقيق معدلات النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ٢٠١٠**، حيث تم قياس المخاطرة الإستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة إستراتيجية لمعدلات النمو الاقتصادى كالناتج المحلى والاستثمار المحلى والانفاق الحكومى والميزان التجارى والاستهلاك المحلى والتضخم ومن خلال اختبار العلاقة بين التغير في سعر النفط والمؤشرات الاقتصادية تم التوصل الى ان هناك علاقة ايجابية لتاثير سعر البترول على معدل النمو الاقتصادى وان هناك علاقة سلبية بين التغير في سعر البترول وبين التضخم.

١٢. **دراسة (البصام & الشريدة، ٢٠١٣) بعنوان مخاطر وأشكاليات إنخفاض أسعار النفط في اعداد الموازنة العامة في العراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية**، حيث هدفت هذه الدراسةإلى إلقاء الضوء على مخاطر واشكاليات إنخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في العراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في تمويل موارد الموازنة العامة، وأستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي وذلك من خلال تتبع تاريخ الايرادات النفطية والميزانية العامة للدولة العرقية منذ إكتشاف النفط حتى عام (٢٠١٢) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إن تقلبات أسعار النفط خلال المدة (١٩٢١-٢٠١٢) أربكت الموازنات العامة في العراق كثيرا، وأفرزت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية حيث انخفض معدل النمو الاقتصادى وانخفض معدل الانفاق الحكومى والاستثمار المحلى.

١٣. **دراسة (Srinivasan and Rasedie, 2011) هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين تقلبات اسعار النفط والنمو الاقتصادى في نيجريا،** ولتحقيق هدف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة لعينة ٣٠ سنة وذلك لقياس الاداء لفترة طويلة الاجل، تم استخدام الاساليب الاحصائية من خلال برنامج EVIEWS لقياس العلاقة باستخدام نموذج ARCH لتصحيح البواقى، وقد اعتمدت الدراسة على متغير مستقل تمثل في تقلبات اسعار النفط ومتغيرات تابعة لقياس النمو الاقتصادى ممثلة في الناتج المحلى والصادرات والانفاق الحكومى والاستثمار المحلى، واظهرت نتائج الدراسة وجود اثر ذات دلالة احصائية لتقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادى فكلما زادة حدة ارتفاعات اسعار النفط كلما زاد النمو الاقتصادى في نيجريا، وان هناك علاقة ايجابية بين اسعار النفط والاستثمار المحلى، وان هناك علاقة عكسية بين اسعار النفط والانفاق الحكومى، وان هناك علاقة ايجابية بين اسعار النفط والصادرات ونظرا لتشابه نتائج هذه الدراسة مع نتائج العديد من الدراسات فقد تم التوصية باجراء الدراسة على عدة دول خارج نيجريا والتي تتشابه فيها البيئة الاقتصادية ومن ثم المقارنة بين النتائج.

١٤. **دراسة (وهبة، ٢٠٠٥) بعنوان أثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربى خلال الفترة من (١٩٧٣-٢٠٠٣)،** حيث هدفت الدراسة الى التعرف على الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي بالتطبيق على المملكة العربية السعودية وسوريا والعراق وأستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي حيث قامت الباحثة بدراسة التغيرات الحاصلة على أسعار البترول خلال الفترة، كما حددت الدراسة الأزمات البترولية التي تعرضت لها المنطقة العربية وآثارها على الإقتصاديات العربية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إن أهم وأخطر ظاهرة تولت استنزاف الأموال العربية البترولية هي ظاهرة إعادة التدوير الداخلية والخارجية، ومن ثم العلاقات الإقتصادية العربية خلال السنوات الماضية إرتكزت على أسعار البترول وعائداته مما أدى إلى بروز وجهات نظر مختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية

الاقتصادية العربية من جهة والمخاطر التي تمثلها مصالح ومطامع الآخرين في هذه الثروة من جهة أخرى وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة ايجابية بين ارتفاع اسعار النفط وبين الناتج المحلى في البلدان عينة الدراسة.

ثالثاً: خلاصة الدراسة:

ارتكزت **مشكلة الدراسة** نحو السعى للتعرف على الدور الرئيسي في حياة تعاملات الدول فمن خلال عوائد النفط يتحرك الاقتصاد، حيث ان ارتباط مفهوم النفط بالعديد من المفاهيم التي تمثله كالأسواق النفطية والأسعار النفطية كان من الاهمية للدراسة، نظرا لان النفط هو الرئة الحيوية لبعض الاقتصاديات التى لا يوجد لديها مصادر متنوعة من الدخل، ومن تلك الدول المملكة العربية السعودية ودولة ليبيا، حيث ان الموازنة العامة للدولة تقوم على الايرادات النفطية وتتاثر من عام الى اخر بتغير أسعار النفط، وبالتالى فان دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي لهاتين الدولتين هو محور الاشكالية التى اعتمدت عليها الدراسة نحو السعى لاجابة على تساؤل حول مستوى الاثر الناتج عن انخفاض او ارتفاع اسعار النفط على معدل النمو الاقتصادى وفقا لنموذج الدراسة، وقد تشكلت اسئلة الدراسة في ما هو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط في كل من المملكة العربية السعودية ودولة ليبيا على مستوى الانفاق الحكومى؟، وماهو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط في كل منهما على مستوى الاستهلاك المحلى؟، وماهو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط في كل منهما على مستوى الاستثمار المحلى؟، وماهو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط في كل منهما على مستوى الصادرات؟، كذلك ما هو مستوى الاثر الناتج عن التغير في اسعار النفط في كل منهما على مستوى الواردات؟، حيث تعود اهمية الدراسة الى التطور في معدلات النمو الاقتصادى والتى تعد من الامور الهامة في الواقع العملى اضافة الى ذلك وجود اهمية لدراسة مستوى سعر النفط والذى يحقق اهمية للمتعاملين في الاقتصاد بالدول المنتجة للبترول، وايضا يعد امرا هاما للباحثين في دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية نظرا

لما تمر به تلك البلاد من تغيرات في هيكل الاقتصاد، حيث تمثل عملية البحث في تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادى نقطة هامة في بحثنا سواء على الجانب النظرى او الجانب العملى، وبالتالى يعد ذلك من الأمور المهمة في صياغة السياسات الاقتصادية وتوجيهها بما يحقق أهداف المجتمع.

لذا فان **أهمية الدراسة** تتشكل في الاهمية النظرية والاهمية العملية من خلال استيضاح اثر التغير في اسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادى والبحث في مستوى الاثر الناتج في كلا الدولتين، حيث تتمثل الاهمية النظرية في قيام الباحث باستعراض ادبيات سلوك اسعار النفط، والانفاق الحكومى والاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى ومعدلات الصادرات ومعدلات الواردات واستعراض المراجع والنظريات التى تناولت تلك العوامل، وتتشكل الاهمية العملية للبحث في الوصول الى طبيعة العلاقة بين معدل التغير في اسعار النفط والنمو الاقتصادى بمؤشراته ممثلة في الانفاق الحكومى والاستثمار المحلى والاستهلاك المحلى ومعدل الواردات ومعدل الصادرات، وبحث اتجاه العلاقة على النمو الاقتصادى حيث يمثل ذلك اهمية للبحث من خلال الوقوف على نتائج تلك العلاقة مما يساعد في تفسير الظواهر الاقتصادية تفسيرا علميا قائم على استخدام الادوات التحليلة، وسعت الدراسة الى تحقيق اهدافها نحو التعرف على واقع تحركات اسعار النفط من خلال استعراض البيانات الفعلية لتقلبات الاسعار العالمية بجانب عرض الاطار النظرى للدراسة، والوقوف على طبيعة العلاقة بين التغير في اسعار النفط وبين التغير في معدل النمو الاقتصادى من خلال الاطلاع على الجوانب النظرية والفكرية لمفهوم النمو الاقتصادى، والبحث في ادبيات العلاقة فيما بينهم، ودراسة العلاقة بين التغير في اسعار النفط وبين كلا من النمو الاقتصادى ممثلا في معدل الاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى ومعدل الانفاق الحكومى ومعدل الصادرات ومعدل الواردات في كلا من دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية، والمقارنة بين النتائج التى سوف يتم التوصل اليها في كل دولة واستعراض مستوى وقوة الاثر وبيان حجم القوة التاثيرية لاسعار النفط على الوضع الاقتصادى في الدولتان.

تشكلت **فرضيات الدراسة** من الفرضية الرئيسية الاولى والتى نصت على انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التغير في اسعار النفط والنمو الاقتصادي في ليبيا، وقد انبثق منها عدة فرضيات فرعيات حيث نصت الفرضية الفرعية الاولى على انه توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط والاستهلاك المحلى في ليبيا، والفرضية الفرعية الثانية نصت على انه توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط والاستثمار المحلى في ليبيا، والفرضية الفرعية الثالثة والتى نصت على انه توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط والانفاق الحكومى في ليبيا، والفرضية الفرعية الرابعة والتى نصت على انه توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط وحجم الصادرات في ليبيا، والفرضية الفرعية الخامسة والتى نصت على انه توجد علاقة سلبية بين معدل التغير في اسعار النفط وحجم الواردات في ليبيا، وفيما يتعلق بقياس العلاقة في المملكة العربية السعودية فقد نصت الفرضية الرئيسية الثانية على انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التغير في اسعار النفط والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية حيث انبثق من الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية، فقد نصت الفرضية الفرعية الاولى على انه توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط والاستهلاك المحلى في المملكة العربية السعودية، ونصت الفرضية الفرعية الثانية على انه توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط والاستثمار المحلى في المملكة العربية السعودية، ونصت الفرضية الفرعية الثالثة على انه توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط والانفاق الحكومى في المملكة العربية السعودية، ونصت الفرضية الفرعية الرابعة على انه توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط وحجم الصادرات في المملكة العربية السعودية، ونصت الفرضية الفرعية الخامسة على انه توجد علاقة سلبية بين معدل التغير في اسعار النفط وحجم الواردات في المملكة العربية السعودية.

قد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلى من اجل اختبار فرضيات الدراسة ولكون الدراسة تبحث في وصف وتحليل العلاقة بين تقلبات اسعار النفط وبين النمو الاقتصادى كدراسة مقارنة بين دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية،

حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة النظرية للتغير في سعر النفط والاثر على النمو الاقتصادى ممثلا في حجم الاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى والانفاق الحكومى والصادرات والواردات في وواقع المؤشرات الاقتصادية في ليبيا والمملكة العربية السعودية وبالتطرق لطبيعة العلاقة بينهما، بجانب المنهج التحليلي من خلال اسلوب الاقتصاد القياسى وتحليل التكامل المشترك واختبار السببية بين المتغيرات والذي يسمح بتحليل الاوضاع، والعلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة بالاعتماد على البيانات والمعطيات المتوفرة بالاضافة الى المنهج القياسي الكمي، حيث يقوم هدا المنهج على تحليل واختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، من خلال قياس العلاقة بين التغير في اسعار النفط عالميا وبين النمو الاقتصادى مقاسا باسلوب الانفاق عبر قياس التغير في مؤشرات الاستثمار المحلى والاستهلاك المحلى والانفاق الحكومى والصادرات والواردات في ليبيا والمملكة العربية السعودية من العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠١٧ من خلال برنامج EVIEWS وعن طريق الاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن البنوك المركزية بالدولتين، حيث يتم قياس التكامل المشترك واختبار السلاسل الزمنية واختبار السببية لجرانجر وذلك للكشف عن وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة.

تمثلت **حدود الدراسة** في حدود موضوعية وحدود مكانية وحدود زمانية، حيث ان الحدود الموضوعية تتلخص في دراسة ماهية تقلبات اسعار النفط واستعراض حجم انتاج النفط ومعدلات النمو الاقتصادى في المملكة العربية السعودية ودولة ليبيا، ودور المنظمات الدولية في تقلبات اسعار النفط واثر ذلك على معدلات النمو الاقتصادى في ليبيا والمملكة العربية السعودية، اما الحدود المكانية فقد تلخصت في دولة ليبيا والمملكة العربية السعودية، وبالنسبة للحدود الزمانية فقد تشكلت الحدود الزمنية في الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٧، حيث تم اختيار الفترة الزمنية من العام ٢٠٠٠ نظرا لبدء الدولتين في اقرار سياسات اقتصادية وبرامج اصلاح اقتصادى للتحول من الاعتماد الكلى على النفط الى سياسة تعددية لموارد الدولة.

تناولت الدراسة بعض من **الدراسات السابقة** المرتبطة بموضوع البحث والتى استعراضنا من خلاللها متغيرات الدراسة ونتائج الدراسة ومكان الدراسة ومن ثم قد تم اشتقاق فرضيات الدراسة الحالية من الدراسات السابقة، حيث تناولنا في الاطار النظرى تناول الفصل واقع ومفاهيم اسواق النفط والتى تضمنت مفهوم اسعار النفط ومفهوم سوق النفط وخصائص سوق النفط واسباب تذبذب حجم صادرات النفط والاهمية الاستراتيجية للنفط في الاقتصاد، ثم تناولنا المنظمات الدولية القائمة على تحديد توجهات سوق النفط واستعرضنا نبذة عن منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (اوابك)، ثم تناولنا تطور عملية انتاج النفط في المملكة العربية السعودية وتطور عملية انتاج النفط في ليبيا واستعرضنا واقع اسعار النفط عالميا، ثم انتقلنا الى ماهية النمو الاقتصادى ماهية الاستهلاك المحلى وماهية الاستثمار المحلى والانفاق الحكومى وحجم الصادرات وحجم الواردات في البلدان عينة الدراسة، ومن ثم قد تم اتباع الخطوات الاجرائية وفقا لمنهجية الدراسة في اختبار الفرضيات ومن ثم التوصل الى نتائج الدراسة.

رابعاً: نتائج الدراسة:

١- من خلال اجراء الاختبارات الاحصائية اللازمة للتاكد من صحة الفرضيات ومن ثم الوصول الى نتائج الدراسة فانه قد تم التوصل الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل التغير في اسعار النفط والنمو الاقتصادي في ليبيا وذلك نظرا لوجود علاقة ايجابية بين كل من الانفاق الحكومى والاستهلاك المحلى والصادرات والاستثمار المحلى من ناحية وبين سعر برميل النفط عالميا من ناحية أخرى مع وجود علاقة سلبية بين سعر برميل النفط وبين الواردات في دولة ليبيا حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (العبيدى، ٢٠١٧)، (سالم، ٢٠١٧) ،(رضوان، ٢٠١٧)، (شاهين، ٢٠١٧) ، (Faff et al, 2016) وتختلف مع دراسات(John, 2015) (أبو نواره، ٢٠١٣).

٢- توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط والاستهلاك المحلى في ليبيا حيث تتفق هذه النتيجة مع دراستي (سالم، ٢٠١٧)، (Faff et al, 2016)

وتختلف مع دراسات (John, 2015) (الحامد، ٢٠١٤)، (أبو نواره، ٢٠١٣)،فضلا عن ذلك فقد تم التوصل الى انه توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط والاستثمار المحلى في ليبيا حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (سالم، ٢٠١٧) و(الكنانى، ٢٠١٣) وتختلف مع دراسات (شاهين، ٢٠١٧)، (Bitro, 2015) (أبو نواره، ٢٠١٣) .

٣- توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط والانفاق الحكومى في ليبيا حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (العبيدى، ٢٠١٧)و (سالم، ٢٠١٧) وتختلف مع دراسة كل من (شاهين، ٢٠١٧) (Bitro, 2015)، كذلك قد تم التوصل الى انه توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط وحجم الصادرات في ليبيا حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (العبيدى، ٢٠١٧) و(رضوان، ٢٠١٧) و (Faff et al, 2016) و (Rasedie,2011& Srinivasan)، وتختلف مع (بدر، ٢٠١٣)، فضلا عن ذلك فأنه توجد علاقة سلبية بين معدل التغير في اسعار النفط وحجم الواردات في ليبيا حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة (John, 2015) وتختلف مع دراستي (رضوان، ٢٠١٧)و (Faff et al, 2016).

٤- وانتهت نتائج الدراسة وفقا للتحليل الاحصائى الى انه توجد علاقة احصائية بين معدل التغير في اسعار النفط والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وذلك نظرا لوجود علاقة ايجابية بين كل من الانفاق الحكومى والاستهلاك المحلى والصادرات والاستثمار المحلى وبين سعر برميل النفط عالميا مع وجود علاقة سلبية بين سعر برميل النفط وبين الواردات في المملكة العربية السعودية حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (العبيدى، ٢٠١٧)، (سالم، ٢٠١٧)، (رضوان، ٢٠١٧)، (شاهين، ٢٠١٧)، (Faff et al, 2016) وتختلف مع دراستي (John, 2015)، (أبو نواره، ٢٠١٣).

٥- توصلت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط والاستهلاك المحلى في المملكة العربية السعودية حيث تتفق هذه النتيجة

مع دراسة (سالم، ٢٠١٧) (Faff et al, 2016) وتختلف مع (John, 2015) (الحامد، ٢٠١٤) (أبو نواره، ٢٠١٣)، وانتهت نتائج الدراسة الى انه توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط والاستثمار المحلى في المملكة العربية السعودية حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (سالم، ٢٠١٧)، (الكنانى، ٢٠١٣) وتختلف مع دراسة كل من (شاهين، ٢٠١٧)و Bitro, (2015)و (أبو نواره، ٢٠١٣).

٦- توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط والانفاق الحكومى في المملكة العربية السعودية حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (العبيدى، ٢٠١٧)و (سالم، ٢٠١٧) وتختلف مع دراسة (شاهين، ٢٠١٧) Bitro, (2015)، بجانب انه توجد علاقة ايجابية بين معدل التغير في اسعار النفط وحجم الصادرات في المملكة العربية السعودية حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (العبيدى، ٢٠١٧)، (رضوان، ٢٠١٧)، (Faff et al, 2016)، (srinivasan & Rasedie, 2011) وتختلف مع دراسة (بدر، ٢٠١٣).

٧- توجد علاقة سلبية بين معدل التغير في اسعار النفط وحجم الواردات في المملكة العربية السعودية حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة (John, 2015) وتختلف مع دراستي (رضوان، ٢٠١٧) (Faff et al, 2016).

خامساً: توصيات الدراسة:

١- استناداً إلى نتائج الدراسة، فأن الدراسة توصى بضرورة الاستفادة من نتائج علاقة التكامل المشترك والتى توصلت اليها الدراسة من خلال الاختبارات الاحصائية لنموذج الدراسة في دولة ليبيا، حيث يعمل ذلك على تعظيم العائد من ارتفاع اسعار النفط في تحسين معدلات النمو الاقتصادى نظرا لوجود اثر ايجابى للتغير في اسعار النفط على مؤشرات الاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى والانفاق الحكومى والصادرات ، حيث زيادة معدلات الاستثمار المحلى في القطاع النفطى لكونه يتاثر بشكل ايجابى نتيجة لارتفاع اسعار النفط عالميا ويساهم ايضا في تحقيق التنمية الاقتصادية، بجانب الاستفادة من العلاقة السلبية بين سعر النفط والورادات في دولة ليبيا من خلال تشجيع الاستثمار المحلى في ظل تزايد العوائد من عمليات بيع النفط، والاستفادة من النماذج التقديرية التى توصلت اليها الدراسة في سبيل التنبؤ بكلا من الاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى والانفاق الحكومى والصادرات والواردات في ظل تغير اسعار النفط وذلك فيما يتعلق بدولة ليبيا.

٢- توصى الدراسة فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية ان تعمل المملكة على الاستفادة من العلاقة الايجابية بين سعر برميل النفط وبين كل من الانفاق الحكومى والاستثمار المحلى مما يساعد ذلك مستقبلا على تعظيم العائد وتحقيق اقصى استفادة ممكنه منه في ظل الارتفاع الكبير في معدلات الاستهلاك المحلى، بجانب الاستفادة من النماذج التقديرية التى توصلت اليها الدراسة في سبيل التنبؤ بكل من الاستهلاك المحلى والاستثمار المحلى والانفاق الحكومى والصادرات والواردات في ظل تغير اسعار النفط.

٣- وكذلك نوصي الدولتين بتنويع مصادر الدخل وعدم الأعتماد على مصدر واحد للدخل بتوجيه فائض العوائد إلى الاستثمار في القطاعات الاخرى لتحسين ميزان المدفوعات.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

- أبو نواره، لمياء السنوسي، (٢٠٠٦)، **"الأثر البيئي لسوائل ومضرات حفر آبار النفط"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي.
- أبو نواره، لمياء السنوسي، (٢٠١٣)، **"الأثر الاقتصادى لتقلبات اسوق النفط في المغرب خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١١"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد ٧،جامعة الشلف، الجزائر
- الاطرش ، طاهر(٢٠١٣)، **"تقنيات البنوك"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- البصام، سعد الدين والشريدة، أنور محمد، (٢٠١٣)، **"مخاطر وأشكاليات إنخفاض أسعار النفط في اعداد الموازانة العامة فى العراق"**، مجلة الادارة والاقتصاد العدد ٢٣، جامعة المستنصرية، بغداد.
- الجويجاتي، اوس فخر الدين، (٢٠٠٥)، **"اثر متغيرات نقدية ومالية على النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة"**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- الدوري، محمد أحمد، (٢٠٠٣)، **"مبادئ اقتصاد النفط"**، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا..
- العبيدى، صالح محمد، (٢٠١٧)، **" الصناعات النفطية ودورها فى تنمية الاقتصاد دراسة تطبيقية للصناعات النفطية فى ليبيا"**، منشورات مركز البحوث العلوم، الاقتصادية.
- القدير، خالد، (٢٠٠٥)، **"تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢١، العدد ٢، ص ص٢٠٣-٢٢٥..
- الموسوى، ضياء مجيد، (٢٠٠٥)، **"اسواق المال وادواتها"**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
- النعيمي، عبدالله محمد، (٢٠١٣)، **"تقلبات اسعار النفط العالمية واثرها على تحقيق معدلات النمو فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ٢٠١٠"**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
- أنور، غربال محمد & عمر، رزقة سيدي، (٢٠١٠)، **"تأثير تذبذب أسعار النفط على إقتصاديات الدول المصدرة، دراسة حالة الجزائر والكويت"**، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة.

- بدر، بوفضل عبدالقادر،(٢٠١٣)، **"التطور التاريخى لاسعار البترول واثره على المؤشرات الاقتصادية فى الجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- بن سالم، أحمد، (٢٠١٦)، **"اختبار مدى نجاح تقنيات التحليل الاحصائى فى التنبؤ بالمشاكل القياسية"**، دار البراء للنشر، الاردن.
- بوجمعة بلال، (٢٠٠٨)، **"تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- بوزيان، مراد والخديمى، أحمد (٢٠١٣)، **"تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدى فى الجزائر خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠"**، مجلة الباحث كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر.
- رضوان، كاظم عبد الله، (٢٠١٧)، **"اثر إدارة المخاطر في ضوء اليات سوق النفط على معدلات النمو الاقتصادى فى العراق"**، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، العراق.
- سالم، نور الدين راجح، (٢٠١٧)، **"تحليل وتصميم المخاطر في الصناعة النفطية واثرها على الاقتصاد الليبيى- دراسة تطبيقية خلال الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠١٠"**، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الاقتصادى الاول – ليبيا.
- سلامى، احمد و شيخى محمد، (٢٠١٤)، **"اختبار العلاقة السببية بو التكامل المشترك بين الادخار والاستثمار فى الاقتصاد الجزائرى خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ٢٠١١"**، مجلة الباحث كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر.
- شاهين، فرج احمد، (٢٠١٧)، **"اثر تقلبات اسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادى فى السودان خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٠"**، كلية العلوم والتكنولجيا، جامعة السودان.
- شومان، عبد اللطيف حسن، (٢٠١٣)، **"السلاسل الزمنية والارقام القياسية"**، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية بغداد.
- وهبة، الجميل محمد، (٢٠٠٥)، **"اثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد العربى خلال الفترة من (١٩٧٣-٢٠٠٣)**، جامعة القصيم كلية الاقتصاد والإدارة، السعودية.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Bitro, G A. (2015) ***"Impact The oil markets volatility on the Chinese economy***". Journal of Financial and Quantitative Analysis, 51 (06).

- Engle, R.F. And C.W.J. Granger (1988) ***"Cointegration And Error Correction: Representation, Estimation And Testing"***, Econometrica, 55, 251-76.
- Faff, A & GIL K, Homli S. (2016). *"The Impact of Oil Prices on the Economic Growth and Development in Canada*". Laval University Canada, vol 203 April , p.p. 1 – 35.
- John, F A (2015). "***The impact of oil price risk on economic growth indicators in Taiwan"*** IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF) e-ISSN: 2321-5933, p-ISSN: 2321-5925.Volume.
- Rasedie, K and Srinivasan, G. (2011).***"The relationship between oil price and economic growth in Nigeria",*** Journal of Comparative International Management, Vol. 14, No. 1, PP 26-51..

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

١. منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك www.oapecorg.org.
٢. مصرف ليبيا المركزى www.cbl.gov.ly.
٣. مؤسسة النقد العربى السعودى www.sama.gov.sa.